الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات الدول الإسلامية

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

إن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الدول الإسلامية ضمان أساسي لجذب الاستثمار الأجنبي، وتبديد المخاوف التي تعتريه في اقتصادات هذه الدول. والاستثمار في اللغة: مشتق من الثمر، أي حمل الشجر وأنواع المال، ويقال: ثمر الرجل ماله: نماه، وأثمر الرجل: كثر ماله.

١ – تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر وفقًا لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي عام ١٩٩٣، على أنه: (الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم «شركة أو مؤسسة أو مصرف» في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح «المستثمر المباشر»، وإلى المؤسسة باصطلاح «مؤسسة الاستثمار المباشر».

وتؤكد الشريعة الإسلامية على حرمة الملكية الخاصة للإنسان، وعدم نزعها منه إلا إذا تعارضت مع المصلحة العامة، لأنه من المقرر شرعًا: أن المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة، كما يتحمل الضرر الخاص لأجل دفع الضرر العام مع تعويض صاحب الملكية الخاصة عما أنتزع منه تعويضًا عادلاً، لقوله تعالى: **وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ** (الشعراء: ١٨٣).

٢ – الاستثمار في الفقه الإسلامي:

قد يتعذر الوقوف على تحديد صريح لمفهوم الاستثمار من المنظور الفقهي، نظرًا لعزوف الفقهاء السابقين عن استخدام مصطلح الاستثمار، واستبداله بلفظ الاستنماء حينًا، ولفظ التنمية حينًا آخر، ولفظ النماء تارة. حيث ذكر الكاساني، في كتابه بدائع الصنائع، عند تعريفه لعقد المضاربة "أن المقصود من عقد المضاربة هو استنماء المال".

٣ – المنظور الاقتصادي المعاصر للاستثمار الأجنبي المباشر:

بشكل عام فإن تلك التعاريف كلها تفيد أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو: المال الوافد إلى دولة غير دولته، بقصد الحصول على الربح.

تضمنت الشريعة الإسلامية أحكامًا ومبادئ وقيمًا، قادرة على خلق بيئة اقتصادية، مواتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي تبدو أهميته في الوقت الراهن للأسباب التالية:

ا. شح الموارد المالية لدى العديد من الدول الإسلامية، وقصورها عن القيام بعملية التنمية منفردة في اقتصاديات تلك الدول.

ب. لا يمثل عبئًا ثقيلاً أو جامداً على الاقتصاد المضيف، مقارنة بالقروض الخارجية، خاصة بعد تصاعد أزمة المديونية في مطلع الثمانينات، التي أصبحت عبئًا ثقيلاً على الاقتصاديات المدينة.

ج. تراجع "دور الدولة في العديد من دول العالم، والاتجاه نحو اقتصاديات السوق، التي تعتمد على جذب الاستثمار الخاص كأحد الآليات الأساسية لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي".

٤ – الضوابط الشرعية للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

إذا كان الإسلام قد أباح للدولة الإسلامية هذا الشكل من أشكال التمويل الأجنبي (الاستثمار الأجنبي المباشر) من أجل سد حاجاتها ودفع ضروراتها، إلا أنه قيّد اللجوء إلى هذه الاستثمارات بقيود ووضع لها ضوابط تدور في نطاقها من أجل حماية مصلحة الدولة والمجتمع المسلم على حد سواء. لأن فتح الباب (الاقتصاد) على مصراعيه للاستثمارات الأجنبية دون رقابة محكمة، وضوابط شرعية في استقدامها قد يؤدي إلى السيطرة الاقتصادية، على بعض أنواع النشاطات، أو القطاعات الهامة، في اقتصاد الدولة الإسلامية، ومن ثم تصبح وسيلة استعمارية جديدة، لمواصلة استنزاف موارد الاقتصاد المضيف. الوضع الذي يتطلب ضرورة مراعاة الضوابط التالية، حتى تتفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدولة الإسلامية مع النظرة الإسلامية السليمة:

ا. وجود حاجة حقيقية للاستثمار الأجنبي المباشر.

ب. ألا يترتب على الاستثمار الأجنبي تبعية لدول أجنبية.

ج. ضرورة احتفاظ الدولة الإسلامية بشروط استثنائية، وامتيازات خاصة.

د. خضوع الاستثمار الأجنبي لمبدأ الالتزام بالسلع والخدمات الحلال.

هناك آراء عديدة تقليدية تؤكد أن المساهمات الأجنبية في رأس مال المشروعات المحلية (الاستثمار الأجنبي المباشر) ليس مرغوبًا فيها بصفة عامة في الدول الإسلامية، ولا يجوز تشجعيها. إلا أن هناك آراء

أخرى تدعو إلى جذب المزيد من (الاستثمار الأجنبي المباشر)، باعتباره الأداة التي يعول عليها في حل المشاكل التي تجابه اقتصاديات الدول العربية.

٥ – أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات الدول الإسلامية:

هناك آراء عديدة تقليدية تؤكد أن المساهمات الأجنبية في رأس مال المشروعات المحلية (الاستثمار الأجنبي المباشر) ليس مرغوبًا بها بصفة عامة في الدول الإسلامية، ولا يجوز تشجعيها، إلا أن هناك آراء أخرى تدعو إلى جذب المزيد من (الاستثمار الأجنبي المباشر)، باعتباره الأداة التي يعوّل عليها في حل المشاكل التي تجابه اقتصاديات الدول الإسلامية، ورغم اتفاقنا على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات الدول الإسلامية، وبخاصة في الدول التي تعاني من شح الموارد المالية المتاحة، فلا يجب أن نخدع أنفسنا، ونعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر يحمل معه الحل الشامل، لكل المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات الدول الإسلامية، لأن التنمية الشاملة والمستدامة في هذه الدول تقع في المقام الأول على عاتق الدول الإسلامية أولاً، ويظل الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً مكملاً للاستثمار المحلي، وليس بديلاً عنه.

ولا بد من توجيه الدعوة إلى كافة أجهزة الإحصاء في الدول الإسلامية بضرورة تحسين قواعد بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها بحيث تتماشى والمعايير الدولية، من خلال توحيد منهجيات إعدادها وتطوير أساليب تجميعها بحيث يمكن اعتمادها في عقد المقارنات الدولية. كما أن معظم نظم الإحصاء في الدول الإسلامية لا ترصد العوائد المعاد استثمارها والقروض المتبادلة بين الشركة الأم في دولة المقر والشركات التابعة لها أو فروعها في الدول المتلقية للاستثمار، رغم أن كليهما يدخل ضمن مكونات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة.